بحث في :

أسس الاعـلام في النظـام الجماهيري

مقدم البحث

عـلي المنتصـر فرفـر

جامعة قاريونس ـ بنغازي

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

محتويات البحث :

أولا : أسس الاعلام في المجتمع الجماهيري :

أ – الاساس الفكري

ب – الاساس التنظيمي

ثانيا : الخصائص الاساسية للاعلام في المجتمع الجماهيري :

١ –الاعلام ليس أداة للديمقراطية

٢ – الاعلام ليس مشروعا اقتصاديا

٣ – الاعلام الحر لا يوجد الا في المجتمع الحر

ثالثا : دور الاعلام في المجتمع الجماهيري :

١ – الاعلام وسيلة تعبير للمجتمع

٢ – الاعلام أداة ثورية للتغيير وصنع التقدم

٣ – الاعلام أداة لتحقيق جماهيرية الثقافة والمعرفة

٤ – الاعلام أداة لتعزيز التفاهم والسلم الدوليين

رابعا : هوامش البحث .

أسس الاعـلام في النظـام الجماهيري

علي المنتصر فرفر

أولا ـ أسس الاعلام في المجتمع الجماهيري :

أ ـ الاساس الفكري :

ارتبطت مشكلة الاعلام منذ القدم بمشكلة الحرية ، وقد كان الامر كذلك حتى عندما كان الاعلام في شكله البدائي المتمثل في الصحافة المنسوخة . وقد كان طبيعيا أن تزداد هذه المشكلة حدة مع ظهور وسائل الاتصال الجماهيري الحديثة . لهذا لم يظهر الاعلام كمشكل مستقل رغم أن تركيز الاهتمام انصب على الجوانب الاقتصادية للاعلام حينا وعلى الجوانب السياسية حينا آخر وعلى الجوانب التشريعية والجوانب الاجتماعية في أحيان أخرى .

والذي حدث في كل ذلك هو أن تعدد جوانب الاعلام ، وارتباطه بمختلف مناحي الحياة أدى الى فقدان الرؤية الشمولية للاعلام في ضوء الحياة الاجتماعية الحديثة ، بالاضافة الى تركيز الاهتمام على المظاهر الخارجية للمشكلات الاساسية المرتبطة بالاعلام ظنا أن هذه المظاهر هي مشكلات منفصلة قائمة بذاتها ، الامر الذي تنج عنه عدة اجراءات للحد من سلبيات هذه المظاهر . ولعل أبرز هذه الاجراءات النصوص المتعلقة بما يطلق عليه « جرائم العلانية » ، ومبادىء العدل والتساوي

في الوقت المخصص للتغطية الاعلامية لمختلف وجهات النظر ، وانشاء مجالس للصحافة ، والقوانين المتعلقة بالاسس التي يقوم عليها الاعلان التجاري ، والمواثيق المتعلقة بالمبادىء التي يقوم عليها العمل الاعلامي . بيد أنه للاسباب الآنف ذكرها فانه بالرغم من الزمن الطويل الذي مضى على مثل هذه الاجراءات الاصلاحية ، فقد بقيت مشكلة الاعلام على ما هي عليه بل وازدادت حدتها في بعض المناطق بالشكل الذي يفرض اعادة تفهم المشكلة من أساسها .

مشكلة الحرية الاعلامية اذن ، مثلها مثل مشكلة الحرية السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية هي واحدة من مشكلات الحرية عموما بغض النظر عن مضمونها . هذه الحرية لا تتحقق طالما كان هناك من يمنح هذه الحرية أو يمنعها ، ولذلك فمن السذاجة التصديق بانه من الممكن معالجة قضية الحرية من خلال نصوص دستورية أو بقرارات أو اجراءات ادارية كما أن الحرية ذات طابع شمولي كما سبق وأن ذكر . فاما أن يكون الانسان حرا أو غير حر . ولهذا فمن غير المنطقي النظر الى قضية الحرية على أنها عدة قضايا يمكن أن تتحقق الحرية في بعض منها دون البعض الآخر . فاذا كان الامر كذلك . اذن كيف يمكن أن تتحقق الحرية الاعلامية ؟ وكيف نظرت الانظمة الفكرية السابقة للنظرية العالمية الثالثة الى قضية الحرية الاعلامية ؟.

على الرغم من أن التراث الفكري لكل من الليبرالية والماركسية لم يتضمن مسألة الاعلام في مقولاته الاساسية . الا أن هذه المسألة نالت قسطا من الاهتمام في سياق الحديث عن مسائل أخرى مرتبطة بها . فالليبراليون الذين أقاموا نظمهم السياسية على أساس مبدأ فصل السلطات التقليدية الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية افترضوا أن هذا التعدد والتنوع في السلطات يسمح بالتوازن القائم بسبب عدم

استبداد أي منها بالسلطة وحينما تطورت القدرة التقنية لوسائل الاعلام الحديثة وازداد معها دور هذه الوسائل ظهرت فكرة اعتبار الاعلام « سلطة رابعة » تتابع سير عمل بقية السلطات وتتحرى عنه وتنقده • أما من الناحية الاقتصادية ، فالعمل الاعلامي مشروع اقتصادي تكون فيه الصحف والبرامج والاشرطة الاعلامية سلعا تخضع لقانون العرض والطلب • كما اعتبر أنصار هذا المبدأ أن تنوع الآراء وتعددها أمر أساسي لتكوين رأي عام مستنير الامر الذي يتطلب تأكيد حرية كل من يملك المال في أن يوجد الوسيلة الاعلامية التي يريد • الا أن المتتبع للحقائق العلمية التي نتجت عن هذه المنطلقات ، والتي كان أبرزها الاحتكار الاقتصادي (عن طريق الشركات الاعلامية الكبرى) ، والاحتكار السياسي (عن طريق الاحزاب السياسية الكبرى) وسيطرة المعلنين وأصحاب المال على الوسائل الاعلامية ، وهيمنة أجهزة السلطة التقليدية على الاعلام • المتتبع لكل ذلك سرعان ما يكتشف أن هذه المنطلقات عملية أكثر منها فكرية أتت في واقع الامر لتبرير الوضع الاعلامي في ضوء المبادىء الليبرالية السائدة[1] •

أما الماركسيون فانهم لا يرون امكانية للحديث عن الحرية طالما بقيت القاعدة المادية المتمثلة في قوى الانتاج وعلاقات الانتاج دون تغيير • ولكن ما هو الضمان لحرية الاعلام وحرية التعبير هذه ؟ ورغم أن المتتبع للانظمة الماركسية الحالية يجد أن هناك نصوصا دستورية تؤكد حقوقا وحريات مثل حرية الصحافة[2] الا أن الاساس الفكري للماركسية يرفض فكرة القانون كما يرفض فكرة الحقوق أصلا على اعتبار أن الاعتراف بأن هناك حقوقا ما يعني عدم التساوي المبدئي ، ويعتبر الديمقراطية مسألة تعني تحقيق المساواة المادية الكاملة الامر الذي اذا تحقق وفقا لمبدأ « من كل حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته » تصبح هذه الديمقراطية نفسها غير ضرورية • ان هذا الاستنتاج الاخير ناجم

عن النظر الى الديمقراطية باعتبارها مسألة تعني وجود الدولة التي تقوم باجراءات معينة من خلال أجهزتها المتعددة لتحقيق ذلك • ولما كانت الدولة نقيضا للحريـة كما رآها انجلز ، فان اختفـاء الدولة واختفاء الديمقراطية أمران أساسيان وفقا للمفهوم الماركسي طالما تحقق المجتمع اللاطبقي الذي تتحقق فيه المساواة المادية الكاملة • باختصار ، ما يحاول الفكر الماركسي أن يبرزه يتمثل في الآتي :

١ ـ ان العامل المادي هو الاساس في حركة المجتمع •

٢ ـ ان الدولة هي انعكاس للواقع المادي في مراحـل تطوره المختلفة •

٣ ـ ان الدولة هي نقيض الحرية والحديث عن الحقوق يعني عدم التساوي المبدئي •

٤ ـ والحل هو ايجاد مجتمع لا طبقي تختفي فيه الدولة[٣] •

ورغم أن الكتاب الاخضر ينظر الى الدولة على أنها (على عكس الاسرة والقبيلة والامة) تكوين غير اجتماعي ، أو كما يصفها بالتحديد هي « نظام سياسي واقتصادي اصطناعي وأحيانا عسكري لا علاقـة للانسانية به ولا دخل لها فيه »[٤] ، الا أنه كما هو واضح من النص السابق لا يعتبر الدولة محض تناج للواقع المادي أو انعكاس له ، ولذلك فهو لا ينظر الى الدولة (من حيث هي دولة) على أنها مشكلة تتطلب التصدي لها والعمل على ازالتها • فالكتاب الاخضر يؤكد على أهمية مراعاة الانسجام بين التكوين السياسي والتكوين الاجتماعي لان أي تعارض بين الاثنين سيقود في النهاية الى تهدم النظام السياسي بفعـل حركة العامل الاجتماعي[٥] فما يجب التركيز عليـه اذن هو العلاقة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والاعلامية ،

وغيرها من العلاقات التي ان لم تتكافأ أسسها فانها تقود بالضرورة الى وضع يهيمن فيه الطرف الاقوى في المجتمع على بقية الاطراف . ان ما يعنيه ذلك باختصار هو أن تتحول مصادر القوة المادية والمعنوية الى الجماهير الشعبية بحيث تحتكر هذه الجماهير السلطة والثروة والسلاح وتتحقق ديمقراطية التعليم والاعلام والثقافة والمعرفة . ومن هنا ، فان الاعلام لا يمكن أن تتحقق حريته طالما بقيت قوة القرار في يد حاكم أو حكومة أو مجلس ، أو طالما بقيت ملكية وسائل الاعلام في يد شخص أو فئة أو حكومة . وحيث أن « أداة الحكم هي المشكلة السياسية الاولى التي تواجه الجماعات البشرية » ، فان حرية الاعلام ترتبط أساسا بمشكلة الديمقراطية .

ومن هنا يستحيل تصور قيام اعلام حر اذا غابت السلطة الجماهيرية واحتكرت السلطة من قبل فرد أو فئة أو أسرة أو قبيلة أو حزب أو غيرها من أدوات الحكم الدكتاتورية . فالضمان الاساسي للحرية اذن هو الجماهير الشعبية صاحبة السيادة . هـذه الجماهير التي تصوغ قراراتها في مؤتمراتها الشعبية هي التي تمارس السلطة ، وهي التـي تشرع ، وهي التي تصنع لجانها الشعبية التي تتولى تنفيذ مقرراتها . ولكل هذه الاسباب فالمجتمع الجماهيري في ظل السلطة الشعبية المباشرة لا يخلق مؤسسات سلطوية (سواء كانت ذات طابع تكاملي كما في النظم الماركسية أو ذات طابع تنافسي كما هو الحال في النظم الغربية) لكي تصنع له القرارات أو تضع له ضمانات وشروطا لممارسة السلطة وتحقيق الديمقراطية ، ولا يوكل قضايا الاقتصاد أو التعليم أو الثقافة أو الاعلام أو غيرها الى هيئات حكومية أو غير حكومية بل هو الذي يملك القرار ازاء كل هذه المسائل من خلال مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية .

من كل ذلك يأتي تأكيد الكتاب الاخضر على أن حرية التعبير لا يمكن

النظر اليها في شكلها الجزئي المتمثل في حرية التعبير ضد أشكال التدخل الذي تفرضه الحكومات ، أو الاحزاب أو أصحاب المال ، ولكن أساسها يرتبط بسلطة اتخاذ القرار فماذا تفيد حرية التعبير (ضد أي مصدر خارجي مهما كان نوعه) اذا كان التعبير مجرد أداة للتنفيس عن الكبت الذي تعانيه الجماهير بينما تبقى سلطة اتخاذ القرار في يد أي من أدوات الحكم الدكتاتورية . لأجل ذلك كله فقد أكد الكتاب الاخضر على أنه لا يجب أن تكون هناك سلطة خارج المجتمع ، فالديمقراطية هي « رقابة الشعب على نفسه » ، كما أكد أيضا على أن « الديمقراطية هي الحكم الشعبي وليست التعبير الشعبي »[٦] .

ان ما يمكن أن نخلص اليه ازاء ذلك هو أن مسألة زوال الدولة أو بقائها تبقى مهمة فقط في حالة سيطرة الدولة كجهاز تحكمي في قرارات تخص الجماهير الشعبية ، وفي حالة ما تصبح الاجهزة القائمه في المجتمع أدوات ترتبط بها مصالح الجماهير وحقوقهم وحرياتهم وحاجاتهم فالدولة بهذا الشكل المعبر عنه للتو ليست مجرد كيان عام له اسم دولي وشخصية دولية ، ولكن هذا الكيان يتجسد في أجهزة وتنظيمات حكومية وسلطوية وحزبية وطبقية تجعل الجماهير بحكم وضعية الدولة تلك في موقع الضعيف .

لهذا السبب ، نجد أنه في ظل الانظمة التقليدية في الشرق أو الغرب يكون من الصعب التفرقة بين الدولة والحكومة أو الدولة والحزب أو الدولة والطبقة المسيطرة ... الخ ، وطبيعي أن وضعا كهذا يجعل الدولة تبدو وكأنها الحصيلة التجمعية للاجهزة السلطوية القائمة في المجتمع . ومن هنا يأتي الحديث في ظل الانظمة التقليدية عن الدولة (البرجوازية أو البروليتارية) كأداة للديمقراطية . هذا هو بالضبط بيت القصيد في الانظمة التقليدية : أن تحل أجهزة الدولة (بغض النظر عن شكلها)

محل الجماهير في اتخاذ القرار . أما في ظل النظام الجماهيري ، فانجماهير هي أداة الديمقراطية وصانعتها . ولا يمكن لأي جهة أن تكون وصيا على الجماهير أو وسيطا لها في ممارسة الديمقراطية . الجماهير الشعبية هي المسيطرة داخل مؤتمراتها الشعبية ولجانها الشعبية ولا توجدأحزاب أو طبقات أو تنظيمات سلطوية تتحكم في ارادة الجماهير . ولهذا تبقى مسألة الحديث عن زوال الدولة أو بقائها أمرا غير ذي علاقة بالنظام الجماهيري . ولا يوجد مبرر لطرحها أصلا .

ب ـ الاساس التنظيمي :

المنطلق الأساسي في المجتمع الجماهيري هو أن تكون كافة مقاليد الامور بيد الجماهير ويترتب على ذلك أن الاعلام هو اعلام الجماهير في ملكيته وتخطيطه وادارته ومضمونه الا أن ذلك يتطلب ايجاد اطار تنظيمي جماهيري يضمن عدم تسييس التعبير الشعبي وتحول حرية التعبير الى غوغائية وحيث أن أجهزة السلطة التقليدية في الحكومات والأحزاب والطبقات وغيرها من أدوات الحكم الدكتاتورية تندثر وتدمر بفعل طبيعة وحركة المجتمع الجماهيري ، فان الشكل التنظيمي للاعلام الجماهيري يستمد وضعيته من البناء الشعبي المتمثل في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية التي هي أساس السلطة الشعبية واطارها التنظيمي الجماهيري .

مفاد ذلك هو أن الاعلام يستمد وضعيته التنظيمية من الاسس التي يقوم عليها النظام الجماهيري ككل والمتمثلة في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية . هذه المؤتمرات هي أساسا نوعان : مؤتمرات شعبية أساسية ومؤتمرات شعبية مهنية ، وأعضاء المؤتمرات الشعبية المهنية هم أيضا أعضاء في المؤتمرات الشعبية الاساسية وحيث أن المؤتمرات الشعبية هي أداة السلطة الشعبية ، فان المؤتمرات الشعبية الاساسية هي التي

تضع القرارات المتعلقة بالاعلام شأنه في ذلك شأن القطاعات الاخرى ، فهي التي تقرر الميزانية المخصصة للاعلام ، وهي التي تخطط له . أما المؤتمرات الشعبيـــة المهنية فهي التي تتولى اتخـــاذ القرارات الخاصة بالصحف التخصصية المتعلقة بأمور المهنة وكذلك الحال بالنسبة للبرامج الاذاعية وبقية الانشطة الاعلامية في اطار مهنتها .

كما أن هذه المؤتمرات الشعبية المهنية تضع التصورات الاعلامية المتعلقة بأمور المهنة لكي يتم عرضها على المؤتمرات الشعبية الاساسية .

ان ما يؤكده الكتاب الاخضر فيما يتعلق بهذا الجانب التنظيمي هو أن « الصحافة الديمقراطية هي التي تصدرها لجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة ... في هذه الحالة فقط ولا أخرى سواها تكون الصحافة أو وسيلة الاعلام معبرة عن المجتمع ككل وحاملة لوجهة نظر فئاتـــه العامة . وبذلـــك تكون الصحافـــه ديمقراطيـــة أو اعلامـــا ديمقراطيا »[٧] .

ان هذا التقسيم المهني للمنابر الاعلامية يرتبط بحقيقة أن أصحاب المهنة هم أكثر الناس دراية بشؤونها وقضاياها وهم الذيـــن لهم القدرة والمعرفة الكافيتان لايجاد نظام اعلامي تخصصي فعال خاصة وأن المجتمع الجماهيري في مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبيـــة لا تسمح طبيعته الجماهيرية هذه بأي تقسيمات حزبية أو طبقية أو عرقية أو دينية أخرى. والى جانب هذا النوع من الاعلام المهني ، هناك الاعلام الذي لا يرتبط بفئة مهنية معينة ولكنه يهتم بتوجيهات المجتمع ككل ، وهذا الاعـــلام يخضع في ادارته للجنة الشعبية المكونة من الفئات المهنية للمجتمع ، كما يخضع في سياساته وتمويله لمقررات المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تتولى اتخاذ القرارات التخطيطية والتشريعية المرتبطة بسياسة المجتمع في كافة المجالات لكي تتولى اللجان الشعبية تنفيذها .

ان ملكية المجتمع لوسائل الاعلام . وقيام المؤتمرات الشعبية الاساسية بالتخطيط الاعلامي وتكوين اللجنة الشعبية الاعلامية من فئات المجتمع المهنية أمور كافية لجعل الاعلام . منبرا للتعبير الاجتماعي عن المجتمع بكل فئاته المهنية .

اولهما :

طبيعة الاعلام من حيث أنه ليس قطاع خدمات كالصحة والزراعة والاسكان مثلا ، وانما هو مجال ذو طبيعة معنوية يرتبط بحرية التعبير لدى الافراد والجماعات والجماهير العريضة ككل .

ثانيهما :

طبيعة المؤتمرات الشعبية التي تمارس الحكم الشعبي ، وليست بحاجة الى مجرد التعبير عن توجهاتها ازاء قضايا محددة فالمؤتمرات الشعبية هي أدوات للسلطة المباشرة في اتخاذ القرار ، وليست أدوات تنفيذية ، أو ادارية لكي تتولى اصدار المواد الاعلامية بكافة أنواعها . كما أن الطبيعة الجماهيرية للاعلام تقتضي ألا تكون وظيفة الاعلام والاتصال حكرا على فئة مهنية معينة . لهذا السبب لا توجد ـ ولا يجب أن توجد ـ في المجتمع الجماهيري تنظيمات مهنية للصحفيين أو الاعلاميين عموما ، فحق الاتصال ، والتعبير يجب أن يكون مكفولا لكل أفراد المجتمع وكافة فئاته . أما الفنيون ، والاداريون العاملون داخل القطاعات الاعلامية فهم يقعون تحت اشراف اللجنة الشعبية الاعلامية التي تختارها الفئات المهنية للمجتمع ، وهم في وظيفتهم تلك يؤدون خدمة عامة يتوجب على المجتمع أن يشبع لهم حاجاتهم نظيرأدائهم لها .

ورغم أن الكتاب الاخضر الذي يؤكد على أن الاعلام الديمقراطي هو الذي تديره لجنة شعبية مكونة من كافة فئات المجتمع المختلفة ، لا يتطرق الى الجوانب التفصيلية الخاصة بالوضعية التنظيمية والادارية لهذه اللجنة ، الا أنه قياسا على الاطار التنظيمي الشعبي القائم في الجماهيرية ، فانه يبدو أنه من الممكن أن تكون هناك لجان شعبية اعلامية محلية تكونها المؤتمرات الشعبية المهنية المناظرة لها • اذ تكون هناك لجان شعبية للاعلام تشكلها المؤتمرات الشعبية المهنية في مختلف البلديات بحيث تكون في كل بلدية لجنة شعبية عامة للاعلام مكونة من كافة الفئات المهنية ، ثم تتكون من هذه اللجان الشعبية للاعلام في البلديات لجنة شعبية عامة للاعلام على مستوى الجماهيرية •

خلاصة كل ذلك هو أن المجتمع الجماهيري ليس مجتمعا يقوم على احتكار أي من الأدوات ذات الصبغة الاجتماعية بغض النظر عن مصدر هذا الاحتكار وهدفه ، فلا الاشخاص الطبيعيون ، ولا الاشخاص المعنويون لهم حق احتكار الوسائط أو الأدوات ذات الطبيعة الاجتماعيه ووسائل الاعلام بعض منها • فلا يمكن تحت ستار الارتفاع بالجماهير الى موقع المسؤولية أو من أجل ايجاد نقلة اجتماعية تقوم بها نخبة ما أو غيرها من الشعارات البراقة لا يمكن تحت أي من هذه الشعارات سلب الجماهير حرية الارادة وحق التعبير •

لأجل ذلك ، فالمجتمع الجماهيري يفترض ضرورة تعددية منابر التعبير الاجتماعي وهنا يأتي التساؤل : كيف يمكن ن تتعدد المنابر في مجتمع تحتكر فيه الجماهير السلطة والثروة والسلاح ؟ الحديث هنا بالطبع يتعلق بالتعبير الاجتماعي وليس التعبير الشخصي لان هذا النوع الاخير من التعبير متروك للفرد الذي هو حر في أن يعبر عن نفسه ولو بطريقة جنونية •

ان المجتمع الذي تنتظم جماهيره في مؤتمرات شعبية ، والذي يمتلك ثروته وسلاحه ووسائل التعليم والاعلام والثقافة لا يمكن أن تسمح وضعيته تلك بأي هيكلية أخرى تتناقض مع طبيعته. فالتكوينات الحزبية أو الطائفية أو العرقية أو النخبوية وما في حكمها هي تكوينات تتناقض أصلا مع الوضعية الجماهيرية الامر الذي يجعل التكوينات المهنية (الاتحادات والنقابات والروابط المهنية) هي الاطار الوحيد الذي ينسجم مع هذه الوضعية الجماهيرية .

ففي داخل هذه التكوينات المهنية تقوم مؤتمرات مهنية ولجان شعبية تنفيذية وأعضاء هذه المؤتمرات كما سبق ان أشير هم أعضاء في المؤتمرات الشعبية الاساسية . بيد أن هذه التعددية في منابر التعبير الاجتماعي لا يمكن أن يفهم منها تعددية المصالح المتضاربة أو تعددية أدوات السلطة أو أي بناء هرمي في هيكلية هذه المنابر .

ثانيا ـ الخصائص الاساسية للاعلام في المجتمع الجماهيري :

من الممكن بالطبع أن نستنتج الخصائص الاساسية للاعلام الجماهيري من خلال تتبع الاساس الفكري في شكله الشمولي ، ذلك أنه رغم الربط الذي أوجده الكتاب الاخضر في فصله الاول بين الاعلام والديمقراطية باعتبار أن الاعلام هو أحد قضايا الديمقراطية الا أنه لكي نفهم خصائص المجتمع الجماهيري ككل أو لفهم خصائص الاعلام فيه لا بد من ايجاد نظرة تحليلية شمولية تربط فيها الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية على اعتبار أن الفصل بين هذه الجوانب هو فصل تحليلي بحت . ونظرا لان هناك من المسائل الاعلامية ما أعتبره البعض مسلمات ، فانه يبدو من الافضل أن يتم التطرق أيضا الى الخصائص التقليدية للاعلام التي لاتنسجم مع طبيعة المجتمع الجماهيري وهدفه .

١ ـ الاعلام ليس أداة للديمقراطية :

حينما ظهرت الديمقراطية المباشرة في دولة المدينة اليونانية القديمة لم تكن هناك وسائل الأعلام الموجودة لدينا اليوم . وهكذا كان الأفراد الذين يحضرون ويشاركون في المناقشات هم أداة الديمقراطية وهدفها . وعندما ظهرت الديمقراطية البرلمانيـة الغربية لم يعد المواطنون اداة للديمقراطية بل أصبحت الهيئات البرلمانية المنتخبة هي الاداة للممارسة الديمقراطية على اعتبار أن هذه الاداة « ممثلة » للارادة الشعبيه ككل والى جانب الهيئات البرلمانية وجدت هيئات تنفيذية وقضائية أما الاعلام الذي ازدادت أهميته ودوره بفضل التطور التقني الهائل ، فقد أعتبرته الانظمة الغربية واحدا من أدوات الديمقراطية النيابية لأنه يمثل القناة التي تربط الحكام بالمحكومين والوسيلة التي يستطيع بها المرشحون الوصول الى ناخبيهم . بالاضافة الى أهمية هذه الاداة في ايجاد رقابة أجهزة السلطة التشريعية والتنفيذيـة والقضائية على بعضها البعض . ورقابة الشعب على أجهزة السلطة كلها .

وقد كان هذا الوضع مغريا لدرجة دفعت الكثيرين في هذه الانظمة الى اعتبار الاعلام « سلطة رابعة » بل ان أحد الرؤساء الامريكيين السابقين (توماس جيفرسون) اعتبر أنه من الممكن أن تكون الصحافة أداة حكم بديلة عن الحكومة بأجهزتها المتعددة فقال : « لو كان لي أن أختار بين حكومة بلا صحافة أو صحافة بلا حكومة لاخترت الثانية من غير تردد »[٨] .

وقد جاء قول جيفرسون هذا في وقت تطورت فيه صناعة الصحافة الى حد كبير وقد كان من الممكن أن يتغير قول جيفرسون هذا لو أنه شهد التطورات التقنية اللاحقة في مجال الصحافة ووسائـل الاعلام الاخرى التي لم تكن موجودة في عهده .

على أية حال ، ومهما يكن الامر ، فسواء كان الاعلام أداة رابعة الى جانب أجهزة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية أو أداة بديلة لهذه الاجهزة ، فان ما تدلك عليه هذه الوضعية هو أنه سواء تعددت السلطه أم لم تتعدد ، فالجماهير التي يعنيها الامر بالدرجة الاولى والاخيرة مغيبة عن كل هذه الاجهزة • كما أن تعدد أجهزة السلطة هذا انما يعكس في حقيقة الامر هذا الواقع ، فالسلطة تكون واحدة فقط حينما تكون في يد الجماهير الشعبية ، أما اذا خرجت هذه السلطة من يد الجماهير فان الضرورة العملية (التي يفرضها كون أداة الحكم غير جماهيرية) غير قادرة على أن تحكم سيطرتها على كل شيء • هذه الضرورة تقتضي أن تتعدد أجهزة السلطة وحينما تتعدد أجهزة السلطة فقد تأخذ طابعا تنافسيا بحيث ينتقل مركز الثقل من جهاز الى غيره وفقا للظروف الموضوعية التي يعمل فيها هذا الجهاز ومدى قدرته على تأكيد نفسه •

ولعل أبرز مثال على هذا النمط نظام السلطة الموجودة في الولايات المتحدة الذي يسمح بأن يكون رئيس الجهاز التنفيذي ينتمي الى حزب يختلف عن الحزب الذي تمثله أغلبية المجلس النيابي •

وهناك نوع آخر من العلاقة بين أجهزة السلطة المتعددة وأعني به الطابع الشمولي لأجهزة السلطة ، وذلك حينما تخضع جميعها الى أداة واحدة تقع في قمة هرم السلطة •

هذه الاداة قد تكون الملك أو الحزب الحاكم أو الطبقة الحاكمة أو ما شابهها من الاوضاع التي يسيطر فيها أحد عناصر السلطة على بقية العناصر •

الوضع الاعلامي داخل أجهزة السلطة التنافسية هو الآخر وضع تنافسي ولهذا فقد يبدو الاعلام في مظهره الخارجي وكأنه أداة حرة تعكس تنوع الآراء والاتجاهات السائدة فيصبح الاعلام ، كما ظن

المفكرون الليبراليون القدامى « سوقا حـرة للافكار » بيد أن هذه السوق الحرة للافكار حتى وان افترض قيامها سرعان ما تتحول الى أداة احتكارية نظرا لعدم امكانية للتساوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مجتمع ليبرالي ، الامر الذي جعل هذه السوق تحت رحمة الاقوياء.

هذا هو ما حدث تاريخيا في الانظمة السلطوية التنافسية : أن يتحول التنافس الاقتصادي الى احتكار وأن يتحول التنافس السياسي الـى احتكار الاحزاب القوية الكبرى للسياسة مما يجعل المواطن بعيدا عن أي قرار ، فهو أمام برامج حزبية محدودة كل ما يستطيع القيام به هو أن يقبل أو يرفض هذه البرامج وفي كلا الحالتين النتيجة واحدة .

فلا هو بقادر على أن يغير في أمر تنفيذ هذه البرامج ان قبلها . ولا هو بقادر على أن يقف دون تنفيذها ان رفضها .

أما الاحزاب فهي التي تستطيع (أو بالاحرى قياداتهـا هي التي تستطيع) أن تنفذ برامجها كما تشاء ان نجحت أو تبدي معارضتهـا « الشرعية » للبرامج الحزبية المضادة ان فشلت .

وفي ظل الانظمة الشمولية ، فان الاحتكار السياسي والاقتصادي والاعلامي ليس هو النتيجة التي ينتهي اليهـا الامر كما هو الحال في الانظمة السلطوية التنافسية ، ولكنه هو المقدمة التي يبدأ بها . هذا الامر يبدو واضحا في أنظمة السلطة الشمولية التي عبرت عنهـا مختلف الدكتاتوريات على مر التاريخ . ولكن المظهر الجديد لهذا النوع من السلطة يتمثل في « أنظمة الحزب الواحد » المعاصرة .

ليس المقصود من ذلك بالطبع تفضيل تعدد الأحزاب على الحـزب الواحد، فكلا الامرين كما أشير سابقا مظهر احتكاري دكتاتوري ليس له

الا بديل واحد وهو أن تقـام السلطة الجماهيرية المباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .

الاعلام في ظل النظام الشمولي للسلطة هو الاداة الطيعة في يد الذين يجلسون على قمة الهرم ، ولذا فالاعلام يسير في شكل مواز لأجهزه السلطة الاخرى .

الحزب هنا هو الذي يحدد (من خلال ايديولوجية معينة أو من خلال برامج العمل التي يطرحها) مشروعية الاشياء والاعمال . بهـذا يتحول الأعلام من « مخزن للآراء المشتتة »[٩] الى مخزن متخصص في بيع بضاعة واحدة قد تتعدد وحداتها ولكن نوعها واحد .

انه لا يجب أن يفهم مما سبق ذكره أنه اذا تخلص الاعلام من قيود الاحتكار الذي يقوم على تعدد المصالح المتنافسة أو ذلك الذي يقوم على نسطية المصالح الواحدة فانه من الممكن أن يكون أداة شعبيةلاتخاذ القرار . السبب المبدئي في ذلـك هو أن الاعلام في ظـل أي تركيبة احتكارية لا يمكن الا أن يكون احتكاريا . وحتى وان فرض امكانية تحرر الاعلام من قيوده تلك ، فانه لا يمكن أن يكون بديلا عن الجماهير الشعبية صاحبة الحق والمصلحة والسيـادة التي لا يمكن أن تكتفي بمجرد التعبير عن آمالها وطموحاتها بل لا بد أن تصنعها من خـلال مؤتمراتها الشعبية ولجانها الشعبية التنفيذية .

٢ ـ الاعلام ليس مشروعا اقتصاديا :

يقسم الكتاب الاخضر النشاط الاقتصادي للافراد في المجتمـع الجماهيري الى ثلاثة أنواع :

« اما أن يعمل الانسان لنفسه لضمان حاجاته المادية ، أو أن يعمل

لمؤسسة اشتراكية يكون شريكا في انتاجها ، أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ويضمن له المجتمع حاجاته المادية »[١٠] .

واذا نظرنا الى النشاط الاعلامي في ضوء التصنيف السابق . وفي ضوء مقولة أن « ان الصحافة وسيلة تعبير للمجتمع وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي ، اذن منطقيا وديمقراطيا لا يمكن أن تكون ملكا لأي منهما »[١١] .

واذا نظرنا الى النشاط الاعلامي في ضوء ذلك لوجدنا أن التعبير الاجتماعي لا يمكن أن يكون مجالا للنشاط الذي يمكن أن يقوم به فرد أو مجموعة أفراد من أجل اشباع حاجاتهم المادية ، فكما أنه لا يمكن أن ينوب أحد في ممارسة السلطة أو امتلاك الثروة والسلاح ، فكذلك الحال بالنسبة للتعبير الاجتماعي الذي لا يمكن أن يوكل الى فرد أو عدة أفراد لكي يمارسوا التعبير نيابة عن المجتمع .

ومن جهة ثانية فالنشاط الاعلامي نشاط غير انتاجي بالمعنى الحقيقي للانتاج ، بيد أن تمخض النشاط الاعلامي عن وجود نتاج مادي أو شبه مادي المتمثل في الصحف والمطبوعات والاشرطة والبرامج ، وكون هذه الامور قابلة للتداول نظير مقابل مادي أو غير مادي ووجود فئة من العمال ممن يقومون بالعمل في المطابع كل هذه أدت بالكثيرين الى النظر الى النشاط الاعلامي على أنه نشاط اقتصادي شأنه شأن المنشآت الانتاجية الاخرى وقد استغل أصحاب المال والشركات الكبرى في العالم الرأسمالي هذه الصفة ، فاعتبروا الصحف والمطبوعات والاشرطة والبرامج والوقت الاذاعي سلعا مادية تخضع لمبدأ المنافسة الرأسمالية . ولما كان النشاط الاعلامي نشاطا مكلفا من الناحية المادية الامر الذي يجعل تكلفة انتاج الجريدة أو البرنامج أو الشريط تفوق كثيرا القيمة التي من الممكن أن يباع بها هذا الناتج « كسلعة » فقد اعتمد العالم

الرأسمالي على الاعلان التجاري كوسيلة يمكن بواسطتها ليس فقط تعويض الخسارة الناتجة عن بيع المواد الاعلامية بأقل من سعر التكلفة بل وتحقيق ربح مادي وربما معنوي أيضا كل ذلك أدى في النهاية الى أن تصبح أجهزة الاعلام الرأسمالي أدوات تعبير ، ليس عن محرري أو مديري هذه الوسيلة بل عن ملاكها ، وبدرجة أكبر عن مسوليها من المعلنين الذين يستطيعون التحكم في مضمون الوسيلة عن طريق التهديد بمنع الاعلانات التجارية عنها أو منحها لها .

لقد عبر أحد المعلقين الغربيين عن هذه الحقيقة بقوله : « بدأت أغلب صحفنا في الماضي بأشخاص لديهم ما يريدون قوله ، ولكنها انتهت بأشخاص لديهم ما يريدون بيعه »(١٢) .

فاذا نظرنا الى امكانية ايجاد صبغة اقتصادية للانشطة الاعلاميه في المجتمع الاشتراكي فان هذا الامر لا يكون ممكنا (بسبب ارتفاع التكلفة) الا اذا استعار المجتمع بعض الاوجه الاقتصادية للاعلام الرأسمالي وأهمها الاعلان . صحيح أن مصدر الاعلان في غياب التحكم الرأسمالي يتحول الى المؤسسات والمنشآت الاشتراكية ، ولكن حتى في هذه الحالة فان مصدر التحكم تحول من أشخاص رأسماليين أو مؤسسات رأسمالية الى جهات اعتبارية أخرى من الممكن أن لا يكون لها نفس التأثير على حرية وحق التعبير الاجتماعي . معنى ذلك أن موازاة العمل الاعلامي بالعمل الانتاجي تؤدي بالضرورة الى جعل الاعلام أداة يتحكم فيها على الاقل قطاع العاملين في هذه الوسائل بشكل يستحيل معه النظر الى الاجهزة الاعلامية على أنها أدوات تعبير للمجتمع مهما وضعت من ضوابط تشريعية أو قانونية أما المجال الاساسي الذي يساءل العمل الانتاجي من الناحية المظهرية فهو قطاع المطابع نظرا لاحتوائه على عدد كبير نسبيا من العمال ، الا أن هذه الصورة أصبحت في طريقها الى

الزوال بسبب التقدم التقني الهائل الذي يجعل من الممكن الاقتصار على عدد قليل من المهندسين والفنيين من أجل اصدار المطبوعات الامر الذي سوف يتيح تحول الكثيرين الى الانتاج الحقيقي • ما الحل اذن ازاء هذا الوضع ؟ الحل كما أكده الكتاب الاخضر هو أن تكون وسائل التعبير الاجتماعي ملكا للمجتمع وهذا أمر حتمي في حالة قيام المجتمع الجماهيري الذي تختفي فيه أجهزة التسلط السياسي والاقتصادي وطالما أن المؤتمرات الشعبية هي الاداة الجماهيرية الوحيدة لاتخاذ القرار فهي التي تبحث بأمور الميزانية ومخصصات مختلف القطاعات الموجودة في المجتمع ومن بينها الاعلام كما أن النقابات والاتحادات والروابط المهنية لها مخصصاتها المالية التي تقوم بواسطتها بالانفاق على نشاطهاالاعلامي التخصصي وهكذا يكون العاملون في قطاع الاعلام أشخاصا يؤدون خدمة عامة يكلفهم بها المجتمع ، وهو لأجل ذلك يكفل لهم اشباع حاجاتهم المادية نظير قيامهم بهذه الخدمة • أما حق التعبير الاجتماعي فهو مكفول لجميع أفراد المجتمع •

ان النظر الى القطاعات الخدمية في المجتمع على أنها قطاعات اقتصادية تدر ربحا لهو من المخلفات الرأسمالية التي بلورت هذه النظرية التجارية للاعلام والتعليم والمواصلات والصحة وغيرها • فالتعليم مثلا من الممكن أن تعاد صياغته (وقد أعيدت بالفعل في الانظمة الرأسمالية) لكي يتحول الى مشروعات تجارية تخضع هي الاخرى لقوانين العرض والطلب والمنافسة الرأسمالية •

٣ ـ الاعلام الحر لا يوجد الا في المجتمع الحر :

يعتبر الكتاب الاخضر سلطة الشعب هي السلطة الوحيدة المشروعة ، وأي سلطة خارج سلطة الجماهيرهي سلطة تحكمية تعمل ضد الجماهير سواء كانت سلطة فرد أو حزب أو قبيلة أو مجلس أو غيرها • ولهذا

فالحرية لا تتحقق اذا سلب الافراد حق امتلاك السلطة ، والحرية بهذا كل لا يتجزأ ، فاما أن يكون الفرد حرا أو غير حر ، وهذا يدحض فكرة تنازل الفرد عن بعض من حريته من أجل ضمان هذه الحرية (فكرةالعقد الاجتماعي) .

وفي حالة الليبراليين والماركسيين تصبح وسائل الاعلام جهازا من أجهزة السلطة سواء تعددت الاحزاب أم لم تتعدد ، ويصبح الاعلام أداة حريتها معدومة ازاء الفئـة التي تمتلكها سواء أكانت قطاعا خاصا أم حكوميا .

وحينما يكون الحكم غير جماهيري ، فان الذي يحدث أنه اذا وقع تعارض بين النظام السياسي والنظام الاعلامي (وهو أمر عادة ما تحرص الانظمة السياسية بمختلف الطرق على ألا يقع) ، فالنتيجة هي صراع بين الاثنين لا بد أن ينتهي اما بتغيير النظام السياسي لكي يلائم النظام الاعلامي (وهو أمر غير واقعي) أو أن يتغير النظام الاعلامي لكي يتلاءم مع النظام السياسي ، وهذا ما يحدث في الواقع .

لهذا فانه لا يمكن أن يكون هناك اعلام جماهيري الا اذا كانت هناك حرية سياسية واقتصادية واجتماعية . فالاعلام الحر لا يوجد الا في المجتمع الحر ، وهذا هو الذي يتأكد في مقولة « ان مشكلة حرية الصحافـة التي لم ينته النزاع حولهـا في العالم هي وليدة مشكلـة الديمقراطية عموما ، ولا يمكن حلها ما لم تحل أزمة الديمقراطية »[١٢] .

فالاعلام في الشرق والغرب ليس حرا لانـه ليس ملكا للمجتمع ، وبالتالي فهو لا يعبر عنه ، ففي بلاد العالم الرأسمالي الغربي يكون الاعلام ملكا للافراد والمؤسسات المساهمة ، وهو حتى وان افترض أن يكون حرا في نقد الجهاز السياسي الحاكم فهو ليس حرا في نقد مالك المؤسسة الاعلامية . وفي البلاد التي تتبع المذهب الماركسي ، فالاعلام

رغم أنه لا يقع تحت طائلة الملكية الخاصة الا أنه خاضع لنفوذ الحزب الذي لا يمثل الا نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع (٩٪ من السكان في الاتحاد السوفييتي) ، وهو ملك للدولة التي توفر له كل المتطلبات الاساسية للانتاج من ورق وأحبار ومطابع ومراسلات ومعامل تحميض وغيرها .

والذي يترتب على ما سبق الاشارة اليه هو عدم صحة ما تزعمه الدول الغربية والشرقية من أن الاعلام أداة من الادوات التي تساهم في تأكيد الديمقراطية ، سواء كانت ديمقراطية تعـدد الاحزاب وأجهزة السلطة أو ديمقراطية الحزب الواحد الاوحد ، فالاعلام لا يحل مشكلة الديمقراطية ، ولحل حل مشكلة الديمقراطية يحل مشكلة حرية الاعلام ، ذلك أن أي صيغة تهدف الى تحقيق حرية الاعلام في ظل سلطة أخرى غير سلطة الشعب يعتبر دجلا وتحايلا يهدف الى توفير حق التعبير وسلب حق الحكم المباشر وبالتالي سلب الحرية بحيث يبدو المجتمع في ظاهره حرا لان بعض أفراده قادرون على بعض التعبير بينما الذي يحدث في حقيقة الامر هو أن هذا التعبير لا يمتد الى أكثر من مجرد الكلام الذي لا يصاحبه الفعل النافذ الذي يحقق التغيير الفعلي للامور وفق الارادة الشعبية .

ثالثا ـ دور الاعلام في المجتمع الجماهيري :

الدور الذي يمكن أن يلعبه الاعلام في المجتمع الجماهيري انما هو دور مشروط بتكامل الوضعية الجماهيرية لمختلف أركان المجتمع ، وما سوف يتم تناوله بصدد دور الاعـلام ووظيفته في المجتمع الجماهيري يفترض توفر الاسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع .

١ ـ الاعلام وسيلة تعبير للمجتمع :

« اذا لم يكن هناك الا ناقوس واحد يدق فليس هناك الا صوت واحد يسمع » ... ذلك هو القول التقليدي المعبر عن الاحتكار الذي بظن الذين يمارسونه أنهم يستطيعون عن طريقه الاستحواذ على سماع الجماهير وأبصارها ثم قلوبها وعقولها أيضا . وأسلوب الاحتكار هو أسلوب قديم يضرب جذوره في التاريخ الاستبدادي لمختلف أدوات الحكم الدكتاتورية . أما في العصر الحديث فقد أنتجت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة أنماطا حديثة من الاحتكار وفي غياب شريعة ثابتة للمجتمع تكون مصدرا معيارا ، للقيم المتعلقة بالصواب والخطأ ، والحق والباطل ، وحقوق الافراد وواجباتهم ، فقد صيغت الدساتير التي تكرس الاوضاع الاحتكارية وتعطيها صبغة الشرعية[١٤] واستنادا الى الصيغ الفضفاضة في نصوص الدستور تسن المواد القانونية التي يجرم أي فعل لا ترضى عنه أجهزة السلطة وتضع العقاب الملائم له ــ كما تراه هي . ومن هنا جاءت تشريعات الاعلام المتعلقة بالشروط اللازمة لانشاء المشروعات الاعلامية ، وأسس ممارسة العمل الاعلامي . وقوائم المحظورات التي لا يجب الخوض فيها ، وقوانين السب والقذف والتشهير ، والمحاكم الصحفية ومواثيق الشرف ومجالس الصحافة وتجديد رخص الصحف ومحطات الاذاعة وما شاكلها من أمور .

هذه الاوضاع السابق ذكرها تكمن مشكلتها أساسا في أنها تقوم فلى الافتراضات التالية :

أ ــ ان التعبير عن قضايا المجتمع هو من اختصاص البعض القادرين اقتصاديا على ايجاد المشروعات الاعلامية أو الذين تنطبق عليهم المواصفات القانونية والدستورية .

ب ـ ان معيار صواب أو خطأ مايعبر عنه هو النصوص الدستورية والقانونية التي تضعها أدوات الحكم .

جـ ـ ان تنميط التعبير (فكرة الناقوس الواحد) يمكن أن تتحقق بفعل التحكم في التراخيص أو فرض رقابة مسبقة من قبل الجهة المسيطرة أو بواسطة العقاب على التعبير غير المسموح به (رقابة بعدية). أو بواسطة احتكار ملكية الاعلام في يد طبقة الرأسماليين أو الحكومة .

وفي واقع الامر ، فان الوضع الاعلامي الذي نراه اليوم في مختلف الانظمة التقليدية انما ينسجم تماما مع هيكلية السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة ، ولذا فالوضع الاحتكاري الذي يعيشه الاعلام في ظل الانظمة التقليدية يأتي بشكل مواز للاحتكار السياسي الذي يوجد في ظل الحزب الواحد أو الاحزاب المتعددة ، ومواز للاحتكار الاقتصادي الذي يوجد في ظل ملكية الدولة أو الشركات الرأسمالية بالشكل الذي عبر عنه أحد نواب الرؤساء الامريكيين السابقين (سبريو اجنيو) عندما أشار الى خطر « التركيز التدريجي لوسائل الاعلام كأدوات لتشكيل الرأي العام في أيد أصبحت تقل تدريجيا »[١٥] .

وفي ظل النظام الجماهيري ، فان هيكلية السلطة التقليدية تندثر لتحل محلها السلطة الجماهيرية ، كما تندثر سبل الاحتكار الاقتصادي لتحل محلها ملكية كل الشعب لكل الثروة ، وبفعل النظام الجماهيري أيضا ينتهي احتكار السلاح لكي يصبح في يد كل الشعب . ويترتب على ذلك ألا تكون هناك جهة خارج الجماهير لكي تحتكر الاعلام سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا . وهنا تتحقق الديمقراطية بمعناها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عن طريق احتكار الجماهير لهذه المقومات ، وهنا فقط يمكن الحديث عن الاعلام كأداة للتعبير الاجتماعي

فليس هناك شخص أو جهة معينة تهيمن على هذه الوسائل ، وكل ما يتطلبه الامر هو أن يوجد شكل تنظيمي جماهيري يمنع عدم تمييع التعبير الشعبي وتحوله الى فوضويه ، وقد سبق تناول هذه المسألة عند الحديث عن الاساس التنظيمي للاعلام الجماهيري •

٢ ـ الاعلام أداة ثورية للتغيير وصنع التقدم :

يرتبط دور الاعلام في احداث التغيير وصنع التقدم بالمنظور الفكري لعملية التغيير ذاتها • ونظرا لان أغلب نظريات التغير كانت سابقة من الناحية الزمنية لوسائل الاعلام الحديثة ، فان أغلب هذه النظريات أغفلت الاعلام كعنصر يمكن أن يكون له دور مهم في احداث الانتقال من وضع الى وضع آخر أكثر تقدما وتطورا ، وبالاضافة الى ذلك ، فالمشكلة الاخرى المرتبطة بتحديد دور الاعلام في مسألة التغيير الثوري هو أن أغلب النظريات التي تناولت مسألة التغيير تطرقت اليها بشكل وصفي تاريخي سردي ، فهي تعلمنا كيف تتغير أكثر مما تعلمنا كيف نغير • ولذلك فاذا ما أرادت دولة نامية مثلا تطوير نفسها عن طريق الاستفادة من نظريات التغيير المختلفة ، وعن طريق استثمار الاعلام الحديث الذي لم يكن متوفرا للدول الصناعية الحديثة في بداية نهضتها ، فان النتيجة ستكون ضآلة حجم الاستفادة من هذه المسائل أو انعدامها اطلاقا •

ان المشكلة الاساسية في عملية التغيير هذه انما تنشأ حينما يكرر المجتمع التقليدي نفسه في ثوب جديد بحيث يبدو من الناحية الظاهرية وكأن تغييرا حدث بينما الواقع هو أن الذي حدث هو مجرد الوجه الآخر للشيء ذاته[١٦] • هذا هو ما يحدث بالضبط حينما يقتصر التغيير الذي يحدث في المجتمع على استبدال أداة دكتاتورية بأداة أو أدوات دكتاتورية أخرى • ليس تغييرا أن تستبدل رأسمالية الرأسماليين

برأسمالية الدولة ، أو أن يحل حزب محل أحزاب أخرى أو أن تلغى طبقة لكي تفرض طبقة أخرى دكتاتوريتها .

ان زيف هذه الاجراءات التقليدية لا يمكن أن ينطلي على الجماهير ولذلك فالملجأ الوحيد أمام النظم المهيمنة على الجماهير هو أن توجد المبررات « الفكرية » لاقناعها بأن ما يتم هو مجرد أمر « مرحلي » سينتهي عندما « تنضج الظروف » بيد أن المسألة ليست مسألة ايجاد مبرر لاقامة سلطة الدولة أو الحكومة أو الحزب أو الائتلاف الحزبي ، ولكن المهم هو أن تكون الجماهير البديل الوحيد والمباشر لهذه الاشكال السلطوية .

ان الحديث عن « الظروف الموضوعية » و « مراحل التطور » هي فرضيات مشتركة للانظمة الفكرية الليبرالية والماركسية على حد سواء . كل الذي تضيفه الماركسية في واقع الامر هو تركيزها على العلاقات المادية والاجتماعية وتأكيدها على أن هـذا التحول الذي يحدث عبر « المراحل » المختلفة يتم بطريقة « ديالكتيكية » . يقول ماركس « ان المجتمع لا يستطيع أن يتخطى بقفزة ولا أن يلغي بقرارات مراحل تطوره الطبيعي ، ولكنه يستطيع اختصار مدة حمله وتخفيف أعباء حمله »[١٧] . أما المفكرون الليبراليون فقد عبروا عن فكرة التطور المرحلي هذه بأشكال مختلفة . فأوجست كونت يراها انتقالا من المرحلة اللاهوتية الى الميتافيزيقية الى العملية . أما هربرت سبنسر فيتحدث عن التطور « العضوي » للمجتمع الذي يتم عبر مراحل مختلفة بشكل يشبه التطور العضوي للحيوان أو النبات ، بينما يتحدث أصحاب التحليل البنيوي الوظيفي عن العناصر التي يتضمنها هذا النوع من التطور مثل الاتصال ونظم القرابة والدين والتكنولوجيا وغيرها من المسائل التي اعتبرها أصحاب هـذا التحليل مسألة تسلسلية تأتي في

مراحل متتابعة[١٨] . وفي كل الاحوال . فان المنطلق الاساسي واحد وهو ضرورة وجود مراحل تطورية للتغيير . وعندما تنتهي هذه المراحل ، فان التغيير يحدث بغض النظر عمن يحدثه . فحينما تنضج الفاكهة تكون جاهزة للقطف بغض النظر عمن يقطفها .

لاشك أن هذا النوع من التحليل يضفي نوعا من القدرية على ارادة الانسان ، فكل ما يستطيعه المرء هو تتبع هذه المراحل أو على الاكثر تقليل المسافة الزمنية الفاصلة بين كل مرحلة والاخرى ، أما اذا حاول البدء بمرحلة قبل الاخرى فان جهوده ستبوء بالفشل لانه عارض « قوانين » التطور .

وهذا النوع من القدرية يوجد شبيه له في كتابات فلاسفة التاريخ الذين يرون الحضارة البشرية شبيهة بالكائن الحي الذي يولد فينمو ويبلغ أشده في مرحلة الشباب ثم ينحدر تدريجيا نحو الكهولة ثم الموت . وهم في كل ذلك ينحتون « قوانين » للتطور المستقبلي في جدران الماضي التي لم يبق منها الا ما استطاع بفعل ظروف معينة أن يبقى ، وهو لذلك لا يشكل الا جزءا من الحقيقة قد لا يصلح معيارا للقياس عليه .

وبغض النظر عن مصدر هذه المقارنات القياسية ، فسواء كانت مبنية على أساس التحليل المنطقي أم التاريخي أم غيرها ، فالتطور الاعلامي في ضوء هذه الرؤى التطويرية المرحية مرهون بشروط « موضوعية » لا بد أن تنبثق في واحدة من هذه المراحل . ولهذا يكون على المجتمع أن يعرف المرحلة « الملائمة » للتطور الاعلامي حتى لا يسبقها فيولد اعلام غير كامل البنية أو يتخطاها فتضيع عليه فرصة استخدام القوة الهائلة للاعلام .

وليت الامر يقتصر على ذلك . فان نظام المراحل هذا يتطلب أن يتغير وجه الاعلام في كل مرحلة لكي يواكبها ، ولهذا فوظيفة الاعلام لا يحددها المجتمع بل تحددها طبيعة المرحلة « الموضوعية » التي يعيش المجتمع عبدا لها . هـذا في حالة ما اذا كانت النظرة الى عملية التغيير تتخذ الشكل الخطي الذي يبدأ من نقطة معينة ثم يسير عبر مراحل معينـة ليصل الى نقطة أخرى دون العودة الى النقطة الاصلية .

أما اذا كان التطور المرحلي ينظر اليه على أنه يسير في شكل دائري بحيث ينهض المجتمع من ركود الى تحضر ثم الى انهيار وركود مـرة أخرى ، فان ذلك يعني أن استخدام الاعلام في فترة النهوض غير مهم لان المجتمع في طريقه الى النهوض على أية حال . وكل الذي يستطيعه الاعلام هو أن يختصر بعضا من الوقت اللازم للنهوض ، أما في مرحلة الانتقال من التحضر الى الركود والانهيـار ، فان استخدام الاعلام لتطوير أفراد المجتمع وبناه يماثل من يجدف ضد التيار ، فهي جهود محكوم عليها بالفشل لان المجتمع يسير في طريق الانحدار .

ومن آثار هذه الرؤى المرحلية تلك النغمة القديمة الجديدة التي تقول بأن متطلبات التنمية هي فوق كل اعتبار . وأن على الجماهير أن تحني رأسها وتنسى الديمقراطية وكل حقوقهـا في السلطة والثروة والسلاح ريثما يتم « تطوير المجتمع » . وتحت هذا الشعار تقام أعتى الدكتاتوريات في الدول النامية الآن وهكذا تتحول الديمقراطية الى مجرد هدف يلوح به الى الجماهير التي تسلب حرية اختيار طريق التطور الذي تريد .

ولا بديل لهذا الوضع المزري الا أن تحل سلطة الشعوب محـل أدوات الحكم الدكتاتورية لكي تصنع الشعوب بارادتها الحرة طريق التنمية الذي تريد وتصنع التقدم بنفسها ولنفسها .

ان حرية الجماهير وسعادتها ليست أمورا مرهونة بأي شروط موضوعية أو مراحل تسلسلية ذلك أن هذه الحرية وتلك السعادة ليستا موضوعا لوعود حالمة تقدمها فئة طليعية أو حزب أو طبقة أو حاكم أو قبيلة الى الجماهير ، بل هذ ه الجماهير بحركتها الواعية تستطيع أن تحقق ذلك فورا وبدون مراحل • الجماهير تستطيع أن تتمرد على السلطة الدكتاتورية لأية أداة حكم وتقيم مؤتمراتها الشعبية وتختار لجانها الشعبية التنفيذية ثم تستولي على ثروتها وسلاحها ومصادر قوتها بالكامل بحيث لا يبقى مجال لحركة الادوات الدكتاتورية والطبقية البالية • والاعلام باعتباره أحد مصادر القوة المعنوية (والمادية أيضا) التي يمتلكها الجماهير يستطيع أن يلعب دورا في كشف العلاقات الظالمة وغيرها من مواقع الاستغلال لكي تقوم الجماهير بتدميرها ، وهو قناة التعبير الجماهيرية التي تعكس الحرية والسعادة والعدل والمساواة بين أفراد المجتمع ، مبشرة بقية شعوب الارض بقرب الخلاص من عهود الظلم والاستبداد والتحكم ، واشراقة عصر الجماهير •

٣ ـ الاعلام أداة لتحقيق جماهيرية الثقافة والمعرفة :

لعله من أخطر المسائل الداخلية التي تشكل حجر عثرة أمام محاولات التغيير الجذري هو ترسبات الثقافة التقليدية ، وأنماط المعرفة الاحتكارية وما يزيد في خطورة هذه المسائل هو تكريس الاعلام التقليدي لهذه الاوضاع التي تعكس في ظل الانظمة التقليدية الانماط الثقافية والمعرفية السائدة بما تحمله من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية ترتبط بشكل مباشر بالقوة أو القوى المسيطرة داخل المجتمع •

وفي ضوء هذا الوضع ، يكون الحديث عن الثورة الثقافية في مجتمع غير جماهيري مسألة بها الكثير من المغالطة ، لان الذي يحدث في الواقع هو مجرد استبدال لثقافة ذات طابع فئوي بثقافة أخرى تحمل

نفس الطابع ، وهكذا يتم تغيير دكتاتورية ثقافية بدكتاتورية ثقافة بديلة، فالثقافة التي تكرسها وسائل الاعلام والتعليم في مختلف المجتمعات هي ثقافة الطرف أو الاطراف القوية المسيطرة داخل النظام الاجتماعي سواء كانت هذه الاطراف الطبقات الرأسمالية أم الاحزاب أم غيرها .

ان هذه المشكلة يبرز مداها بشكل أكبر حينما يكون بالمجتمع بعض الاقليات التي يؤدي انحسار دورها السياسي والاقتصادي الى وضعها في شكل قهري يمنعها من تطوير امكانياتها الثقافية . هذه الاقليات ـ لانها أقليات ـ لا تجد حلا لمشكلتها في نظام الانتخابات البرلمانية سواء تعددت الاحزاب أم لم تتعدد، ولا تحل في ضوء الاقتصاد الليبرالي ولا الحكومي ، ومن ثم فالصيغة الجماهيرية هي الوحيدة القابلة لاستيعاب الاقليات التي يستطيع أفرادها اتخاذ القرارات في المؤتمرات الشعبية حيث كل الآراء متساوية ، وحيث لا توجد أغلبية ولا أقلية لان القرار يتخذ في ضوء كل الآراء المطروحة من قبل كافة أعضاء المؤتمر .

حينما ظهرت نظرية « حارس البوابة » في المجتمع الامريكي ، كانت تعبر أصلا عن أن هناك فادة للرأي يكونون أكثر قدرة واهتماما واطلاعا من غيرهم ، ولذا فهم يسمحون بمرور المعلومات عبرهم الى الآخرين أو لا يسمحون ، بحيث يكون بامكانهم أن يتحكموا في نوعية القرار الذي يصدر[١٩] بيد أن الامر كما يتبين كل يوم لا يقتصر على ذلك فالاحزاب والحكومات والهيئات والمؤسسات (ومن بينها أجهزة الاعلام) تقوم بحراسة بوابة المعلومات والمعارف والثقافات التي تصل الى الجماهير الشعبية أو تصدر عنها .

ونتيجة كل ذلك هي الابقاء على الامر الواقع واعاقة التغيير الاجتماعي وغير الاجتماعي فالاجهزة الاعلامية الرأسمالية لا يمكن أن

تخدم أغراضا اشتراكية ، ووسائل الاعلام الحزبي أو الحكومي لا يمكن أن تخدم أغراضا جماهيرية ، لان التوجه الجماهيري ببساطة يعني الغاء كافة أشكال التوجه الحزبي أو الحكومي .

ان وضعا كهذا يفسر السيطرة الحكومية على الاعلام في الانظمة التي تدعي الليبرالية البعيدة عن التدخل الحكومي ، ففي المجتمع الامريكي تشكل الاجهزة الحكومية مصدرا رئيسيا للاخبار التي لا يمكن أن تكون الا حكومية . فقد أثبتت دراسة أجراها أحد الباحثين الامريكيين أن أكثر من ٥٣٪ من الاخبار الرئيسية التي نشرتها صحيفتا النيويورك تايمز والواشنطن بوست مصدرها المؤتمرات الصحفية التي يعقدها مسؤولون حكوميون والتقارير الصحفية التي تصدر عن المكاتب الحكومية[٢٠] .

هذا بالاضافة الى الرقابة « الشرعية » التي تمارسها الحكومة الامريكية على منح التراخيص الخاصة بمحطات الاذاعة وتجديدها كل ثلاث سنوات عن طريق الهيئة الاتحادية للاتصالات F. C. C. التي تتكون من سبعة أعضاء يعينهم رئيس الولايات المتحدة بناء على موافقة الكونغرس[٢١] أما سيطرة الاحزاب وائتلافات الاحزاب والحكومات على المعلومات التي تصل الى الجماهير عن طريق وسائل الاعلام في النظم الاخرى فهي واضحة وليست بحاجة الى التدليل ، حيث أن هذه النظم تسبغ صفة « الشرعية » على السيطرة الحزبية والحكومية .

وفي المجتمع الجماهيري ، فالشرعية الوحيدة المقبولة هي الشرعية الجماهيرية ، فليس هناك ما يبرر فرض هيمنة سياسية أو اقتصادية على الجماهير ، ولذا لا بد من تحطيم الهيمنة الثقافية وأوجه احتكار المعرفة لانها « حق طبيعي لكل انسان »[٢٢] كما أن تحقيق ديمقراطية التعليم سوف يتكامل مع الاعلام الجماهيري في تحقيق جماهيرية المعرفة التي

تمكن الجماهير من اتخاذ القرارات الصائبة داخل مؤتمراتها الشعبية التي هي الاداة الوحيدة للديمقراطية المباشرة .

٤ ـ الاعلام أداة لتعزيز التفاهم والسلم الدوليين :

ارتبطت مشكلة الاتصال الدولي طوال السنوات الماضيه بمسأله انعدام التوازن والعدالة والفاعلية في أنماط هذا الاتصال بشكل جعل التدفق الاعلامي يسير في اتجاه واحد من الدول الاكثر نموا الى الدول الاقل نموا .

وتأسيسا على ذلك فقد كرست بعض المنظمات الدولية وأبرزها اليونسكو جهودها لمعالجة مثل هذه القضايا وفي اطار هذه الجهود ، وفي اطار جهود الدول المختلفة برزت بعض الاعمال التحليلية ، وبعض الاجراءات العملية لمعالجة المشكلات الاساسية للاتصال الدولي[٣٤] .

بيد أن ايجاد حلول لمثل هذه المشكلات أمر لن يتأتى من خلال الحلول الاصلاحية المتمثلة في تقديم المعرفة والخبرة والمشورة ، فقد ثبت فشل هذه الاجراءات في الاطار الاقتصادي حيث أدت المعونات الاقتصادية التي تقدمها بعض الدول الصناعية الى الدول النامية الى تكريس قوة وسيطرة الانظمة الدكتاتورية المسيطرة ، وبالتالي الى اعاقة التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في هذه البلدان .

فالمستفيد الاول من المعونة هم الحكام والحكومات والطبقات المسيطرة ، ونادرا ما يكون لأفراد الشعب أي نصيب فيها . وكذلك الحال بالنسبة للمعونة الاعلامية التي يمكن أن تقدم لأي دولة نامية ، فالاثر الاساسي الذي ينتج عن ذلك هو تكريس الوضع الاعلامي الاحتكاري الدكتاتوري السائد ، الامر الذي يقود في النهاية الى تكريس النظام الاتصالي الدولي واطالة عمره .

كما أن ايجاد حلول لمشكلات الاتصال الدولي لن يتأتى أيضا من خلال النظر في الاعراض الخارجية لهذه المشكلات ذلك أن عدم التوازن هذا هو نتاج لمسببات كثيرة مما يجعل العلاج الافضل له هو تفهم هذه المسببات والحد منها وليس مجرد علاج ظواهرها الخارجية أو نواتج هذه المسببات .

ان الامر ليس مجرد اعطاء وظائف جديدة للبنى الاتصالية الدولية الموجودة ولكن الحل الجوهري لذلك هو احداث تغيير في هذه البنى الاتصالية لكي تستوعب أهدافها ومسؤولياتها الدولية بحيث يقود ذلك الى تعزيز توازن علاقات الاخذ والعطاء الاعلاميين ، ونقل الامور بالموضوعية والنزاهة المطلوبتين لايجاد فهم وتفاهم دوليين .

ان الوظائف الايجابية لاجهزة الاعلام لا يمكن أن تتحقق اذا لم تكسر كل حواجز التسلط والهيمنة مهما كان مصدرها فحينما تخرج هذه الوسائل عن اطارها الجماهيري الذي تكون فيه جميع هذه الوسائل جماهيرية في ملكيتها وادارتها واستخدامها ، تتحول تلقائيا الى أدوات دكتاتورية لخدمة الجهة المسيطرة داخل المجتمع ، وحينما تكون أدوات الاعلام والاتصال دكتاتورية داخل المجتمع المحلي ، فانه من الصعب تصور قيامها بأهداف نبيلة على المستوى الدولي .

ان الوضع الحالي للاعلام والاتصال بمختلف مستوياته مرتبط أشد الارتباط بالاوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعيةالاخرى الامر الذي يحتم نهجا شموليا في معالجة مشكلات الاعلام والاتصال .

انه من الاسباب الاساسية للتحيز الاعلامي وقيام بعض وسائل الاعلام بتشويه صورة بعض الشعوب والثقافات الاخرى هو خروج هذه الوسائل من أيدي جماهير المجتمع الذي تتواجد فيه واحتكار فلة من الافراد لهذه الوسائل وسيطرتهم عليها .

ولا شك أن اضفاء الطابع الجماهيري الشعبي على ملكية وادارة وبرمجة واعداد مضمون وسائل الاعلام والاتصال سوف يقطع الطريق على الاستخدام المنفرد والمتميز لوسائل الاعلام من أجل أهداف شريرة وظالمة ولان الاعلام قوة هائلة أصبحت تتعاظم شيئا فشيئا بفعل التطورات التقنية ، فان خروج هذه القوة من أيدي الجماهير يؤدي بالضرورة الى استخدامها ضد الجماهير داخل الوطن الواحد ، والى استخدامها ضد الشعوب الاخرى التي لا ترضى عنها أدوات الحكم الدكتاتورية المسيطره على الاعلام .

انه لمن الشائن والمخيف حقا أن عالمنا اليوم الذي وصل مدى عظيما في قوته الصناعية والمعرفية ، لا تزال النسبة الغالبة من سكانه تعيش تحت هيمنة قلة قليلة من الافراد المتمثلة في الاحزاب والحكومات والطبقات والقبائل والاسر والاشخاص .

معنى ذلك أن أغلب سكان هذا الكوكب لم يقرروا مصيرهم بعد لانهم لا يزالون خارج السلطة ، ولا تزال ثروتم بيد القلة ، ولا يزال سلاحهم حكرا على فئات معينة وظيفتها الاساسية حماية أدوات الحكم الدكتاتورية التي تستطيع بسبب ذلك أن تضع السلم الدولي في خطر .

أما دور العلم والمعرفة والثقافة وأجهزة الاعلام فوضعيتها دوليا لا تختلف كثيرا عن وضع السلطة والثروة والسلاح لانها هي الاخرى لا تزال في أغلب دول العالم تابعا خدوما لصاحب السلطة أو الثروة أو السلاح أو جميعها معا .

ان الحل العملي والمنطقي ازاء وضع كهذا هو طريق النظرية العالمية الثالثة ، الطريق الذي تعبده الجماهير التي تمتلك كافة امكانات الحياة والتقدم .

رابعا ـ هوامش البحث :

١ ـ لمزيد من التفاصيل حول الاسس الفكرية للانظمة الاعلامية التقليدية أنظـــر :

F. S. SIBERT, T. PETERSON & W. SCHRAMM, FOUR THEORIES OF THE PRESS, UNIVERSITY OF ILLINOIS PRESS, URBANA, CHICAGO/LONLON, 1964.

٢ ـ مثال ذلك المادة ١٢٥ من الدستور السوفييتي الذي ينص على أن الدستور يضمن لمواطني الدولة :

أ ـ حرية التعبير

ب ـ حرية الصحافة

جـ ـ حرية عقد الاجتماعات العامة

د ـ حرية التجمع والتظاهر أنظر المرجع (١) ص ١٢٥ ٠

٣ ـ أنظر أبرز كتابات ماركس ولينين وانجلز في :

JOHN SOMMERVILLE AND RONALD E. SANTONI, SOCIAL AND POLITICAL PHILOSOPHY, ANCHOR BOOKS : DOUBLEDAY & COMPANY, INC.
NEW YORK, 1963 P.P. 342 - 423.

٤ ـ معمر القذافي ، الكتاب الاخضر ، الفصل الثالث ، ص ١٢٧ ٠

٥ ـ نفس المصدر السابق ص ١٤٣ ، ١٤٤ ٠

٦ ـ نفس المصدر السابق ، الفصل الاول ، ص ٤٩ ، ص ٦٧ ٠

٧ ـ نفس المصدر السابق ، الفصل الاول ، ص ٦٩ ٠

٨ ـ WILLIAM RIVERS, THE MASS MEDIA, UNIVERSAL BOOK STALL, DELHI, KANPUR, 1964. P. 3.

٩ ـ هذا التعبير استخدمه لينين حينما كتب في جريدة (اسكرا) يقول : « اننا لا ننوي أن نجعل صحيفتنا مستودعا للاراء المشتتة فعلى العكس من ذلك فاننا سوف نديرها وفقا لروح مدرسة فكرية واضحة ومحددة · هذه المدرسة تتمثل في كلمة واحدة هي (الماركسية) » أنظر :

H. FISHER AND J. C. MERRIL, INTERNATIONAL COMMUNICATION. HASTINGS HOUSE, PUBLISHERS, NEW YORK, 1970. P. 34.

١٠ ـ معمر القذافي ، الكتاب الاخضر ، الفصل الثاني ، ص ٩٣ ـ ٩٤ ·

١١ ـ نفس المرجع السابق ، الفصل الاول ـ ص ٦٨ ·

١٢ ـ يرجع هذا القول الى المعلق ألان بارث من صحيفة الواشنطن بوست· أنظر المرجع رقم ٨ ص ٢٤١ ·

١٣ ـ معمر القذافي ، الكتاب الاخضر ، الفصل الاول ، ص ٧٠ ·

١٤ ـ أنظر الجانب المتعلق بشريعة المجتمع في الفصل الاول من الكتاب الاخضر من ص ٥٥ ـ ٦٤ ·

١٥ ـ يجد القارىء انتقادات أجنيو وغيرها من الكتابات النقدية عن الاعلام الامريكي المعاصر في :

DAVID J. RIELY, FREEDOM OF DILEMMA, SCOTT, FORESMAN AND COMPANY, 1971.

١٦ ـ لمزيد من الايضاح والتحليل حول فكرة التقلب وعدم التغير هذه يرجع القارىء الى محاضرة معمر القذافي بالدورة الاولى للمدرج الاخضر « العالم يتقلب ولم يتغير والاطروحات الجديدة هي التي سوف تغيره » ·

١٧ ـ وردت هذه العبارة مقتبسة في كتاب ادوارد كاردل ، التسيير الذاتي والنظام السياسي . اصدار مؤسسة الصحافة والنشر بلغراد ص ٣٧ ٠

١٨ ـ يجد القارىء مزيدا من التفاصيل حول مختلف نظريات التغير في كثير من كتب التغير الاجتماعي التقليدية كما يجد القارىء دراسة مقارنة لنظريا تالتغير في كتاب :

ROBERT H. LAVER, PERSPECTIVES ON SOCIAL CHANGE, ALLYN AND BACON, INC., BOSTON 1977.

وهناك دراسة نقدية لهذه النظريات من وجهة النظر الماركسية في كتاب س٠ي٠ بوبوف ، نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر ـ ترجمة نزار عيون السود ـ دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٧٤ ٠

١٩ ـ يستطيع القارىء العربي الرجوع الى عرض للدراسات التي أجريت في الغرب عن « حارس البوابة » الاعلامية في كتاب : جيهان أحمد رشتي :

الاسس العلمية لنظريات الاعلام ، دار الفكر العربي ١٩٧٥ ، ص ٢٧٨ ـ ٣٣٠ ٠

٢٠ ـ راجع :

STEVEN H. CHAFFEE, POLITICAL COMMUNICATION SAGE PUBLICATIONS, BEVERELY/LONDON, 1975. P. 233.

٢١ ـ طالع المرجع رقم ٨ بخصوص تاريخ انشاء الهيئة الاتحادية للاتصالات ص ٣٧ ، ٤٦٦ ٠

٢٢ ـ معمر القذافي ، الكتاب الاخضر ، الفصل الثالث ، ص ١٨٦ ٠

٢٣ ـ لعل أبرز هذه الاعمال التحليلية ما نشرته منظمة اليونسكو سنة ١٩٨٠ م عن أعما لاللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال المعروفة بلجنة (ماكبرايد) ، والذي صدر تحت عنوان : أصوات متعددة ، عالم واحد ٠